

تأثير أزمة كوفيد-19 على العملات السيادية الرقمية والتكنولوجيا المالية



إعداد:
د. فاطمة السبيعي

الخلاصة

يجيب هذا التقرير على الأسئلة التالية:

أولاً: ما تأثير أزمة فيروس كورونا على مشاريع العملات السيادية الرقمية في البنوك المركزية، والتوجّه نحو حلول التكنولوجيا المالية المتطورة؟

ثانياً: ما الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من اهتمام بعض الدول والبنوك والمؤسسات بمشاريع العملات السيادية الرقمية وحلول التكنولوجيا المالية وسط أزمة فيروس كورونا؟ وما الاحتمالات المستقبلية الممكنة في هذا الشأن؟

ثالثاً: ما هي التوقعات المستقبلية للعملات السيادية الرقمية والتكنولوجيا المالية في ضوء تداعيات أزمة فيروس كورونا؟ وما الأمور التي يجب النظر إليها في دول الخليج بناءً على هذه التوقعات؟

رابعاً: ما تأثير أزمة فيروس كورونا على مشاريع العملات السيادية الرقمية في البنوك المركزية، والتوجّه نحو حلول التكنولوجيا المالية المتطورة؟

الملخص التنفيذي

يتضمن هذا التقرير، الذي يسلط الضوء على تأثير أزمة جائحة كوفيد-19 على العملات السيادية الرقمية والخدمات المالية، ثلاثة محاور رئيسية هي: محور أزمة كورونا والنظرة إلى العملات السيادية الرقمية والحلول التكنولوجية المتطورة، ومحور تحليل تطوّر النظرة نحو العملات السيادية الرقمية، ومحور التطورات المستقبلية.

ويحاول هذا التقرير الإجابة على عدد من التساؤلات المتعلقة بالموضوع من خلال هذه المحاور، إذ يتناول المحور الأول تأثيرات أزمة كورونا على العملات السيادية الرقمية والحلول التكنولوجية المتطورة، والتي تتلخص في تفعيل مشاريع العملات السيادية الرقمية في بعض البنوك المركزية، وإعادة النظرة في كيفية التعامل مع هذا التوجه، وإدراك الحكومات والبنوك المركزية ضرورة إعادة تقييم الخدمات المالية، خاصةً الموجهة للمواطنين، وفائدة تبني الحلول التكنولوجية المبتكرة والمرنة، وإبداء المنظمات المالية الدولية رغبتها، بشكل واضح وفعال، في تشجيع الابتكار التكنولوجي في مجال دعم الامتثال التنظيمي والإشرافي الخاص بالمؤسسات المالية. كما يستعرض هذا المحور أبرز المستجدات والخطوات التي قامت بها البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية في هذا الشأن أثناء الأزمة.

ويحلل المحور الثاني دوافع وتأثير التطوّر في نظرة الحكومات للعملات السيادية الرقمية أثناء الأزمة، من خلال التركيز بشكل خاص على دوافع اتخاذ الصين لقرار تجربة نموذج عملتها السيادية الرقمية كبديل وظيفي للدولار، والتي تتلخص في؛ أولاً: الحماية من الانتقام الاقتصادي والسياسي التداعيات المحتملة للاتهامات الموجهة ضدها بمحاولة إخفاء معلومات عن انتشار الفيروس. وثانياً: المساهمة في تخفيف حدة تأثيرات الأزمة على الاقتصاد المحلي، والحفاظ على السيولة النقدية والاحتياطي الأجنبي في المرحلة المقبلة. وثالثاً: تُعد تجربة وتطوير العملة السيادية الرقمية خطوة استباقية، في ظل تداعيات الأزمة، التي أدت إلى وضع التحول الرقمي ضمن الأولويات الاقتصادية المقبلة للحكومات. كما يشير المحور إلى أن صدور قرار الصين بإطلاق عملتها الرقمية سيؤدي إلى تحفيز الدول الأوروبية للالتفات بصورة جدية إلى موضوع إصدار هذه العملات، والبدء فعلياً بمناقشة مسائل تجريمها وتنظيمها، وبروز المنافسة التكنولوجية بينها وبين الصين في المجال، بالإضافة إلى أن هذا القرار يُعتبر خطوة متقدمة في مجال العملات السيادية الرقمية، كون الصين قوة اقتصادية وسكانية وتكنولوجية كبرى، ما يشكل فرصة كبيرة لقياس مدى قدرة هذه العملة على خلق تطوّر اقتصادي واجتماعي.

أخيراً، يتناول المحور الثالث النظر إلى التوجهات والتوقعات المستقبلية في مجال العملات السيادية وحلول التكنولوجيا المالية، على مستوى العالم وأيضاً دول الخليج، حيث تشير التطوّرات الحاصلة أثناء الأزمة إلى عدة نقاط محتملة هي: دخول مرحلة جديدة في مجال العملات السيادية الرقمية، والبدء في وضعها موضع التخطيط والتنفيذ، وتراجع الجدل حول مدى أهميتها وجدوى إنشائها؛ والتوجه نحو صياغة استراتيجيات وخطط إقليمية للعملات السيادية الرقمية،

والتشاور بين البلدان في الأقاليم أو الاتحادات المختلفة حول المعايير التنظيمية والتشغيلية اللازمة للعملات السيادية الرقمية العابرة للحدود؛ وتحديث الأطر التنظيمية والرقابية للتكنولوجيا المالية وفق المقتضيات المستجدة، والمتغيرات الاقتصادية التي ستسود العالم ما بعد الأزمة؛ بالإضافة إلى توقعات نمو قطاع التكنولوجيا المالية عالمياً، وزيادة المنافسة بين شركاته ومقدمي الخدمات المالية التقليدية في المدفوعات الرقمية والتمويل، وزيادة توجه الشركات نحو تطوير أنظمة الدفع، والتكنولوجيا المساعدة في مراقبة الامتثال التنظيمي للمؤسسات المالية؛ وتوجه الحكومات إلى اعتماد المحافظ الرقمية لصرف الدعم والإعانات مباشرةً لمستحقيها، دون الحاجة إلى وساطة بنكية؛ وازدياد الحاجة إلى أنظمة أكثر تطوراً وفاعلية لمواجهة المخاطر السيبرانية، التي قد تتعرض لها مؤسسات القطاع المصرفي والمالي مستقبلاً من جراء التطور في خدماتها.

أما على المستوى الخليجي، فقد ركّز المحور على ثلاث قضايا رئيسية تحتاج للمزيد من الإهتمام مستقبلاً، وهي زيادة حجم قطاع التكنولوجيا المالية، والتخطيط لتطوير الخدمات والأنظمة المالية، وزيادة تطوير البيئة التنظيمية للتكنولوجيا المالية، وتأسيس البيئات الرقابية التجريبية، والنظر في كيفية الاستفادة من المحافظ الرقمية وتكنولوجيا السجلات اللامركزية، "بلوك-تشين"، في تقديم الإعانات والخدمات الحكومية، وبدء التشاور والتنسيق والتخطيط بين البنوك المركزية الخليجية حول موضوع إنشاء عملة سيادية رقمية، تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والمالية في دول الخليج.

1. المقدمة

لا شك أن موضوع التوجه لإصدار العملات السيادية الرقمية (CBDCs)، والتحول للتكنولوجيا المالية المتطورة، قد حظي باهتمام واضح على المستوى الدولي خلال السنوات الأخيرة، وقد تم نشر عددٍ من التقارير والأوراق المتخصصة حوله تناولت جوانبه الفنية والتنظيمية، والفرص التي تتيحها لتطوير الأنظمة النقدية والمصرفية وتنمية الاقتصادات، إلا أن أغلب المنظمات والسلطات المالية كانت تتعامل مع هذا التوجه بحذرٍ وتمهّلٍ شديد، في فترة ما قبل أزمة فيروس كورونا، وذلك لحاجتهم لإجراء تجارب ذات مستوى يؤهلها لمعرفة كيفية إنشاء نموذج عملة سيادية رقمية، بما يتناسب مع المصلحة الاقتصادية والسياسية، ويحافظ على استقرار النظام المالي للبلد، ولذلك لم تخطُ معظم البنوك المركزية إلا خطوات بطيئة وقليلة في اتجاه التخطيط للعملات السيادية الرقمية، كما لم تعلن الدول، التي قطعت شوطاً في التوجّه نحو العملات الرقمية، عن تفاصيل الخطط والجدول الزمني للإصدار وآليات التداول في الواقع العملي.

ولكن أصبح موضوع العملات السيادية الرقمية وحلول التكنولوجيا المالية فجأة محل اهتمام بعض الدول، في خضمّ جائحة كوفيد-19 المتفشية حول العالم، فلماذا تعيد البنوك المركزية النظر في العملات السيادية الرقمية والحلول التكنولوجيا المالية وسط هذه الأزمة؟ في محاولة للإجابة عن هذه التساؤلات، يسلط هذا التقرير الضوء على تأثير أزمة فيروس كورونا على مشاريع العملات السيادية الرقمية، وأنظمة الخدمات المالية ومستقبلها، وذلك عبر الإجابة عن الأسئلة التالية:-

أولاً: ما تأثير أزمة فيروس كورونا على مشاريع العملات السيادية الرقمية في البنوك المركزية، والتوجه نحو حلول التكنولوجيا المالية المتطورة؟

ثانياً: ما هي الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من اهتمام بعض الدول والبنوك والمؤسسات بمشاريع العملات السيادية الرقمية، وحلول التكنولوجيا المالية في وسط أزمة فيروس كورونا؟ وما هي الاحتمالات المستقبلية الممكنة في هذا الشأن؟

ثالثاً: ما هي التوقعات المستقبلية للعملات السيادية الرقمية والتكنولوجيا المالية، في ضوء تداعيات أزمة فيروس كورونا؟ وما الأمور التي يجب النظر إليها في دول الخليج بناءً على هذه التوقعات؟

رابعاً: ما تأثير أزمة فيروس كورونا على مشاريع العملات السيادية الرقمية في البنوك المركزية، والتوجه نحو حلول التكنولوجيا المالية المتطورة؟

2. أزمة كورونا والنظرة إلى العملات الرقمية

أدت أزمة فيروس كورونا إلى إعادة النظر في العملات السيادية الرقمية، وتقييم تأثيرها على التنمية الاقتصادية، حيث اتخذت بعض الدول أثناءها قرارات بشأن بدء تجريب العملات السيادية الرقمية، وإجراء مناقشات فعلية بين البنوك المركزية والمؤسسات المحلية ذات الصلة في القطاعين العام والخاص، حول طريقة تصميمها، وكيفية الاستفادة منها اقتصادياً، والتعامل مع مخاطرها على المستويين المحلي والإقليمي، الأمر الذي قد يعجل بإصدار العملات السيادية الرقمية في الدول، ويساعد في إحراز تقدّم في وضع التنظيمات اللازمة لعملياتها.

كما أدركت بعض الحكومات والبنوك المركزية، خلال فترة الأزمة، فائدة استخدام الحلول التكنولوجية المبتكرة لخدماتها المالية الموجهة للمواطنين، إذ أحسّت بضرورة وجود أسلوب جديد لتحويل الأموال بين حسابات الحكومة والمستحقين من المواطنين بشكل مباشر وقائم على البيانات الرسمية المسجلة، وهو أمر يؤدي إلى تسهيل وتسريع الإجراءات الإدارية، وإحداث تحسين نوعي في خدمات المؤسسات الحكومية.

وأثناء الأزمة، أبدت بعض المنظمات المالية الدولية رغبة واضحة في تشجيع الابتكار التكنولوجي، في مجال دعم الامتثال التنظيمي والإشرافي الخاص بالمؤسسات المالية، الأمر الذي يدعم تبني الحلول التكنولوجية المتطورة لتحسين الخدمات البنكية، وابتكار أساليب وأدوات جديدة، تخدم المعاملات المالية والتجارية والاقتصادات في الدول.

ومن أبرز الخطوات التي تم اتخاذها في البنوك والمنظمات المالية في هذا الشأن أثناء الأزمة ما يلي:

أولاً: قرّر البنك المركزي الصيني إطلاق العملة السيادية الرقمية "رمنيني"، التي عمل سابقاً على إنهاؤها دون الإعلان عن موعد الإطلاق، وسيتم تجريبها جزئياً في صرف رواتب الحكومة وموظفي القطاع العام، والمدفوعات المحلية داخل أربع مدن رئيسية اعتباراً من شهر مايو 2020م¹.

ثانياً: أبدى البنك المركزي الهولندي استعداداه للعب دور قيادي في تجريب وتطوير "اليورو الرقمي"، وأعرب في بيان رسمي أصدره في أبريل عن رغبته في التعاون مع البنك المركزي الأوروبي، والمؤسسات المصرفية بدول الاتحاد الأوروبي في

1

<http://assabeel.net/news/2020/05/02/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%AF-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7-%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1>

أعمال تجريب وإثبات فائدة هذه العملة على القطاعات المختلفة، وقدرتها على خفض تكاليف التحويلات والمعاملات المالية العابرة للحدود بين الدول الأعضاء.²

ثالثاً: أصدر بنك فرنسا دعوةً لتقديم الطلبات لتطبيقات العملات السيادية الرقمية في التسويات البنكية، في موعدٍ أقصاه 15 مايو، منوهاً بأنه سيتم الإعلان عن الاختيارات في يوليو، وأن نتائج تجريب هذه التطبيقات ستدعم مساهمتها في مشروعٍ أوسع تديره السلطة النقدية لمنطقة اليورو "Eurosystem"، بحسب تقرير المنتدى الحكومي العالمي.³

رابعاً: نشر بنك إنجلترا في مارس 2020م ورقةً عن العملات السيادية الرقمية، بهدف بدء عملية الحوار والمناقشة مع كافة المؤسسات المعنية في القطاعين العام والخاص، والمجالين المالي والأكاديمي، عن منافع ومخاطر العملات السيادية الرقمية والتصميم المناسب لها، وذلك من خلال إتاحة المشاركة حتى 12 يونيو للإجابة عن 35 سؤالاً مدرجاً ضمن عناوين رئيسية هي: تأثير العملات على المدفوعات المحلية، وتأثيرها على الاستقرار النقدي والمالي، ووظائف وضوابط العملات السيادية الرقمية، وأدوار القطاعين العام والخاص والشركات التكنولوجية.⁴

خامساً: سمحت السلطات في سويسرا، لأول مرة، لبنكٍ محلي بربط عملة رقمية بالعملة الرسمية، واستخدامها اعتباراً من أبريل، الأمر الذي يفتح المجال أمام سوقٍ جديدةٍ وواسعةٍ في أوروبا.⁵

سادساً: بدأ البنك المركزي السويدي في فبراير بإختبار العملة الرقمية "E-Krona"، في المدفوعات والودائع والسحوبات، عبر تطبيق الهاتف المحمول، تمهيداً لجعلها عملةً رسمية، وستستمر مرحلة التجربة حتى نهاية فبراير 2021م.⁶

² https://www.dnb.nl/en/binaries/WEB_127593_OS_CBDC_tcm47-388318.PDF

³ <https://www.globalgovernmentforum.com/france-and-uk-move-forward-on-central-bank-digital-currencies/>

⁴ <https://www.bankofengland.co.uk/-/media/boe/files/paper/2020/central-bank-digital-currency-opportunities-challenges-and-design.pdf>

⁵

<https://www.independentarabia.com/node/112761/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%B3%D8%B9%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B2%D9%85%D9%86-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7>

⁶ <https://www.albiladpress.com/news/2020/4150/finance/628667.html>

سابعاً: ناقش أعضاء الكونغرس الأمريكي، في أبريل، مشروع قانونٍ يتيح للاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) استخدام محافظٍ رقميةٍ مبنيةٍ على تكنولوجيا السجلات اللامركزية، "بلوك-تشين"، لإرسال الدفعات الشهرية مباشرة للمستحقين من الأسر والعمال، واستبدال قيمة حساباتها لدى المؤسسات المالية التي يتم تشريعها من قبل المصرف.5

ثامناً: أطلقت رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين، ومركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية، وبدعمٍ من هيئة النقد السنغافورية ومجلس الاستقرار المالي، في أبريل، "هاكاثون مجموعة العشرين للتسارع التقني" (TechSprint)، وذلك بهدف تحفيز رواد الابتكار لإيجاد حلولٍ تقنيةٍ ("Regtech" و "Subtech") للتحديات التنظيمية والإشرافية التي تواجه الدول الأعضاء بمجلس الاستقرار المالي (FSB).⁷

3. تحليل تطوّر النظرة للعملات الرقمية

ما هي الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من إهتمام بعض الدول والبنوك والمؤسسات بمشاريع العملات السيادية الرقمية، وحلول التكنولوجيا المالية خلال أزمة فيروس كورونا؟ وما هي الاحتمالات المستقبلية الممكنة في هذا الشأن؟ يبدو أن خطوة الصين بتجريب نموذج عملتها السيادية الرقمية، كبديلٍ وظيفي للدولار في هذا الوقت بالتحديد، مردّها إلى عدة أسباب، منها:

أولاً: الحماية من الانتقام الاقتصادي والسياسي من جرّاء ما قد يترتب على الحملة الأمريكية المتأججة ضد الصين، واتهامها بتصنيع الفيروس في مختبر في مدينة ووهان الصينية، وتضليل العالم بإخفاء معلوماتٍ عن انتشاره، من قبيل فرض عقوباتٍ اقتصادية وتعويضاتٍ بمئات المليارات من الدولارات، حيث تهتم البنوك المركزية – في مثل هذه الظروف والحروب التجارية – بالحفاظ على قيمة احتياطياتها الأجنبية واحتياطيات الذهب، وذلك لمواجهة أي مخاطرٍ اقتصادية أو تقلباتٍ محتملةٍ في الأوضاع مستقبلاً (Taskinsoy, 2020).

ثانياً: المساهمة في تخفيف حدة تأثيرات الأزمة على الاقتصاد المحلي، والحفاظ على السيولة النقدية والاحتياطي الأجنبي في المرحلة المقبلة، خصوصاً في ظل تباطؤ الصادرات التجارية، وتراجع الطلب على المنتجات الصينية الاستهلاكية في الأسواق الخارجية، نتيجة الهبوط العالمي في الاستهلاك، وما تشهده اقتصادات الدول من بوادر انكماش. هذا إلى جانب الانخفاض المحتمل في حجم تصدير الصين من المنتجات الاستهلاكية مستقبلاً، نتيجة إدراك الدول أثناء الأزمة بصورة واضحة وجوب تقليل الاعتماد المفرط على الصين في مجال التصنيع، والتخطيط لرفع مستوى التصنيع والانتاج المحلي، والاستفادة من التطوّرات الأخيرة في مجال التكنولوجيا في ذلك.

⁷ https://g20.org/ar/media/Documents/G20SS_PR_G20%20TechSprint%20%20Initiative_AR.pdf

ثالثاً: يُعد تجريب وتطوير العملة السيادية الرقمية خطوةً استباقية، في ظل التداعيات التي نتجت عن الأزمة وأدت إلى وضع التحول الرقمي ضمن الأولويات الاقتصادية المقبلة للحكومات، وظهور بوادر زيادة التوجه نحو رقمنة أساليب المعاملات والمنتجات والخدمات، وتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي والبلوك-تشين في القطاعات المختلفة، ما يعني أنه ستكون هناك حاجة إلى وسائل دفع رقمية متطورة، وداعمة لهذه التوجهات في السنوات القادمة.

أدى قرار الصين بإطلاق عملتها السيادية الرقمية أثناء الأزمة إلى تحفيز الدول الأوروبية للالتفات بصورة جدية لتجريب هذه العملات، والبدء فعلياً بمناقشة المسائل المرتبطة بإصدارها، الأمر الذي سيؤدي إلى تسريع إصدار العملات السيادية الرقمية، ويمهد الطريق للدول الأخرى. ويتوافق هذا الاستنتاج مع رأي باحثي دراسة سابقة، ملخصه أنه من الصعب التنبؤ بأول دولة ستقوم بإصدار عملة سيادية رقمية، ولكن من المرجح أن يتم ذلك في إحدى الدول التالية: الصين أو أوروغواي أو ليتوانيا أو جزر الهاما، وإذا حدث ذلك، فإن البنوك المركزية في الدول الأكثر تقدماً ستولي اهتماماً وثيقاً بشؤون ومزايا العملات السيادية الرقمية، بالإضافة إلى أن اتخاذ عدد قليل من الدول لخطوات في هذا الاتجاه سيجر معها دولاً أخرى تتبعها بسرعة (Alonso, Fernández, Bas & Kaczmarek, 2020)، وبصورة خاصة الدول التي على خلافٍ سياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي باتت حذرةً على نحوٍ متزايدٍ بشأن الاعتماد على الدولار الأمريكي، مثل الصين وروسيا وإيران وتركيا (Taskinsoy, 2020)، أو خاضعةً لعقوباتٍ اقتصادية، وبالتالي تعاني من نقصٍ في العملات الأجنبية.

يعكس التحرك والاهتمام المفاجئ بمسألة تسريع تجريب العملات السيادية الرقمية في الدول الأوروبية، وفي نفس الوقت الذي قررت فيه الصين إطلاق عملتها، تعاظم أهمية تحقيق السبق في إطلاق العملات السيادية الرقمية والريادة في هذا المجال لدى هذه الدول، وأن الصين ستواجه منافسةً أوروبية، تتزعمها هولندا والسويد وسويسرا، كون هذه الدول لديها خبرة بنتها على مدى السنوات الأخيرة في مجال التكنولوجيا وأنظمة البلوك-تشين، أو السجلات اللامركزية التي تقوم عليها العملات الرقمية. ووفقاً لتقرير المؤشر العالمي للتنافسية الرقمية (World Digital Competitiveness Ranking)، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، تأتي السويد وسويسرا وهولندا ضمن مجموعة الدول الأعلى أداءً في مجال التنافسية الرقمية، متقدمةً على الصين، حيث احتلت المرتبة الثالثة والخامسة والسادسة عالمياً على التوالي في عام 2019م، في حين احتلت الصين المرتبة الثانية والعشرين، وذلك بسبب تركيز هذه الدول على العوامل التي تساهم بشكلٍ أساسيٍّ ومباشرٍ في توليد المعرفة (الجدول 1)، كما أن البنك المركزي السويدي "Riksbank" كان أحد أكثر البنوك المركزية تقدماً في العمل على دراسة إصدار العملات الرقمية، قبل أزمة فيروس كورونا (Bjerg, 2017).

الجدول 1: ترتيب الدول في المؤشر العالمي للتنافسية الرقمية لعام 2019م (من بين 63 دولة)

الترتيب	النافسية الرقمية	الجاهزية المستقبلية	التكنولوجيا	المعرفة	المواهب	التدريب والتعليم	الانتاج العلمي
السويد	3	6	7	4	8	2	3
سويسرا	5	10	10	2	2	15	7
هولندا	6	3	6	13	3	36	19
الصين	22	21	26	18	19	37	9

المصدر: تصميم الباحث استناداً إلى بيانات المؤشر العالمي للتنافسية الرقمية (IMD, 2019)

إن تجربة الصين، هذه القوة الاقتصادية والسكانية والتكنولوجية الكبرى، للعملة السيادية الرقمية ستكون فرصة جيدة للغاية، لقياس مدى قدرة هذه العملة على خلق تطورٍ اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ، وإتاحة الفرص كالوصول إلى الأسواق العالمية، وتعزيز الابتكار والاحتواء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومجموعات السكان التي لا تتعامل مع البنوك، بالإضافة إلى تقييم القواعد التنظيمية الموضوعة للتعامل مع المخاطر القانونية والأمنية، التي قد تترتب على التعامل بالعملة السيادية الرقمية، حيث من المفترض أن يركز هدف عملتها الرقمية على جانبيين متساويين في الأهمية ويكمل كلٌّ منهما الآخر، وهما: أولاً: المساهمة في ابتكار أنظمة أكثر ذكاءً وفاعليةً وشموليةً مما هو متاحٌ حالياً في بيئة المدفوعات الرقمية في الصين، وتقديم أدوات أكثر فعاليةً للتحكم في الاقتصاد الكلي "macroeconomics"؛ وثانياً: إعداد تنظيمات أكثر قوةً وفعاليةً، وقواعد بيانات أكثر أمناً، وإرساء أساسٍ متينٍ لتطوير التكنولوجيا التنظيمية (Yao, 2018) "RegTech".

4. التوجهات المستقبلية

ما هي التوقعات المستقبلية للعملات السيادية الرقمية والتكنولوجيا المالية، بناءً على تداعيات أزمة فيروس كورونا؟ وما هي الأمور التي يجب النظر إليها في دول الخليج بناءً على هذه التوقعات؟

4.1. التطورات الدولية

في ضوء الخطوات التي تم اتخاذها في موضوع العملات السيادية الرقمية، إلى جانب ازدياد الإقبال على التجارة الإلكترونية، واعتماد المدفوعات الرقمية أثناء فترة انتشار فيروس كورونا، تتمحور التوقعات المستقبلية حول التالي:

أولاً: دخول مرحلة جديدة في مجال العملات السيادية الرقمية، والبدء في وضعها موضع التخطيط والتنفيذ، وتراجع الجدل حول جدوى إنشائها، وزيادة وتيرة التجريب العملي والمناقشات الجارية بين الجهات المختصة حول النموذج المناسب، وكيفية الاستفادة من الفرص التي قد تتيحها - حسب الأوضاع - في الدول، ما يقود إلى استخلاص متطلبات الإنشاء، بما في ذلك المعايير التشغيلية والفنية، والمبادئ الرقابية والقواعد التنظيمية والقانونية التي تحكمها.

ثانياً: التوجه نحو صياغة استراتيجيات وخطط إقليمية لل عملات السيادية الرقمية، والتشاور بين البلدان في الأقاليم أو الاتحادات المختلفة فيما بينها حول قضاياها، وهذا من شأنه ضمان درجة أكبر من الفعالية في خلق بيئة ملائمة للعملات السيادية الرقمية العابرة للحدود.

ثالثاً: تحديث الأطر التنظيمية والرقابية للتكنولوجيا المالية، وفق المقتضيات المستجدة والمتغيرات الاقتصادية التي ستسود العالم بعد الأزمة، وزيادة إقبال شركات التكنولوجيا المالية على أنشطة تطوير التكنولوجيا التنظيمية، التي تساعد في مراقبة الامتثال التنظيمي وضبط إجراءات العناية الواجبة، الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال تحليل بيانات تسجيل العقود والمعاملات الرقمية للعملاء، ويمكن لحلول البلوك-تشين والذكاء الاصطناعي، كالتعلم الآلي وتمييز الأنماط، أن تلعب دوراً في هذا الشأن.

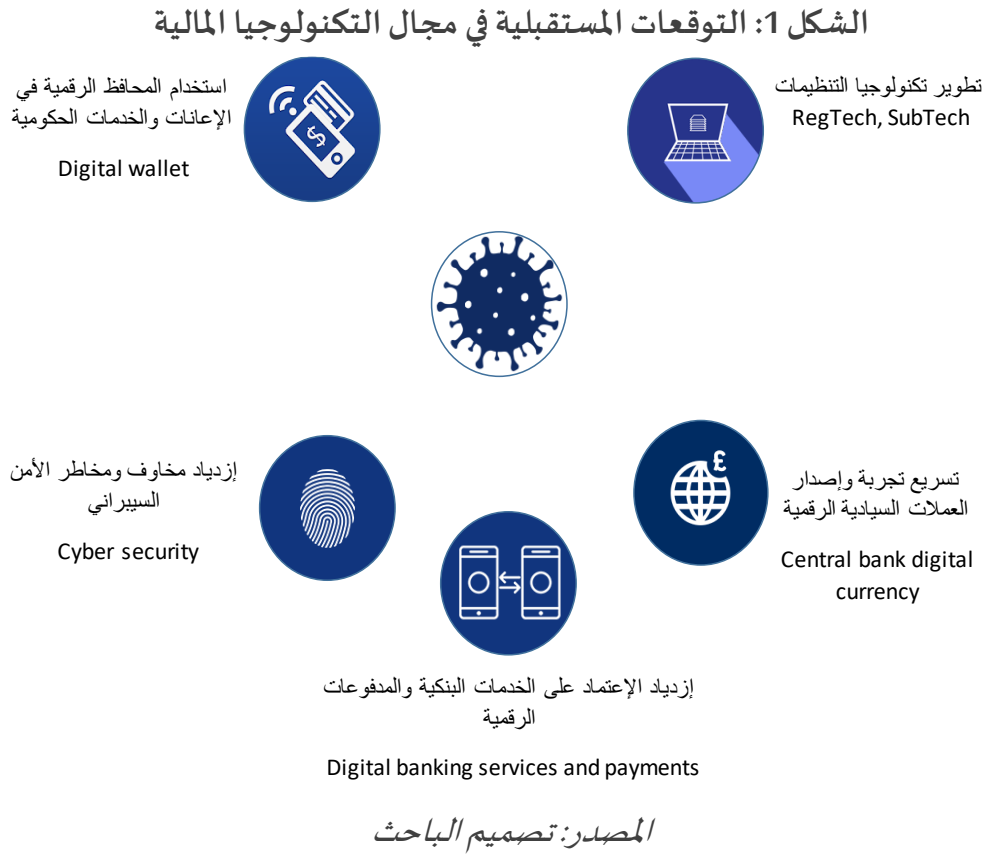
رابعاً: اعتماد المحافظ الرقمية لصرف الدعم والإعانات الحكومية مباشرةً لمستحقيها، دون الحاجة إلى وساطة بنكية، حيث تبين في الأزمة أن الحكومات بحاجة ماسة إلى الأدوات الرقمية والبيانات، لقدرتها الفعالة في تسهيل وتسريع الإجراءات الإدارية، خاصة أثناء الأزمات التي تؤثر على الاقتصاد الكلي، ما قد يؤدي إلى تسريع التوجه لتقنية السجلات اللامركزية "بلوك-تشين"، كونها تعتمد على قواعد بيانات موزعة، تتيح إنجاز المعاملات بطريقة مباشرة بين الجهات الحكومية والأفراد، وبالتالي تساهم بهذه الطريقة في تقليص وقت وإجراءات صرف الإعانات والمستحقات الحكومية، وتسهيل متابعتها والرجوع إليها.

خامساً: زيادة توجه شركات التكنولوجيا المالية نحو تطوير حلول المدفوعات الرقمية، التي أصبحت فائدتها واضحة للجميع أثناء الأزمة، خاصة في ظل التحوّل للشراء الإلكتروني، وزيادة تداول النقود عبر الهاتف المحمول، والابتعاد عن النقود الورقية لتجنب اللمس، وهذا ما يساعد على نشرها محلياً بشكل أكبر في الأسواق وأماكن الخدمات، ثم التوسع إلى النطاق العالمي، ويقلل من استخدام البطاقات البنكية والنقد الورقي، الذي يبدو في طريقه إلى الانحسار التدريجي على مدى السنوات القادمة.

سادساً: سيشهد قطاع التكنولوجيا المالية نمواً عالمياً مستمراً، وزيادة في المنافسة بين شركاته ومقدمي الخدمات التقليدية في السنوات القادمة، الأمر الذي سيؤدي إلى نمو عمليات التحوّل الرقمي في الأنشطة المصرفية والمالية، ورفع مستوى الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة التأثير التكنولوجي على العمليات والعقود والخدمات التجارية.

سابعاً: زيادة المخاوف بشأن مخاطر تطبيقات التكنولوجيا المالية، التي سوف تواجه القطاع المصرفي بصورة أكبر في المرحلة القادمة، كالهجمات والجرائم الإلكترونية، وجرائم الاحتيال المالي، وانتهاك حقوق المستهلك وخصوصية

البيانات، ما يتطلب مستوى أعلى من الحماية للبيانات وأنظمة المعلومات، المستخدمة في المؤسسات المالية والأجهزة وحلول المدفوعات الرقمية.



4.2. التطورات الخليجية

تتمتع دول الخليج بخدمات مصرفية موثوقة، وأنظمة مالية متطورة، في حين تُعد التكنولوجيا المالية من المجالات الحديثة في المنطقة، حيث أن الاستثمارات لا تزال في بداياتها ومنخفضة، مقارنةً بالمستويات العالمية، لكنها تتطور بوتيرة سريعة في السنوات الأخيرة، خاصةً في الإمارات العربية المتحدة، نتيجة اتخاذها لتدابير حكومية داعمة، وإنشائها لعدد من مسرعات التكنولوجيا المالية الكبيرة، بحسب تقرير صندوق النقد الدولي⁸، ومن أجل زيادة حجم قطاع التكنولوجيا

المالية، والتخطيط لتطوير الخدمات والأنظمة، في ضوء التوقعات المستقبلية حول العملات السيادية الرقمية والتكنولوجيا المالية، ينبغي القيام بما يلي:-

أولاً: زيادة تطوير البيئة التنظيمية للتكنولوجيا المالية لتكون أكثر جذباً للاستثمارات ودعمًا للإبتكارات المالية، وتأسيس البيئات الرقابية التجريبية "Regulatory sandbox"، اللازمة لاختبار وتطوير التكنولوجيا المالية، في الدول التي لا تتوفر فيها، وتشجيع زيادة رقمنة الأعمال المصرفية، وترقية نظم المعلومات المستخدمة في المؤسسات المالية.

ثانياً: النظر في كيفية الاستفادة من المحافظ الرقمية، والتحوّل إلى تقنية السجلات اللامركزية "بلوك-تشين" في صرف ودفع الإعانات المالية الحكومية للمواطنين.

ثالثاً: بدء التشاور والتنسيق والتخطيط بين البنوك المركزية الخليجية حول موضوع إنشاء عملة سيادية رقمية، وإيجاد الإطار التنظيمي والمعياري المناسب للأوضاع الاقتصادية والمالية في دول الخليج، ولا بدّ من تسريع إطلاق العملة الرقمية المشتركة بين مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، واعتبار تجربتها أساساً للانطلاق في التعاون والتطبيق في باقي دول الخليج.

5. الخاتمة

بحسب محتوى هذا التقرير، يمكن استنتاج وجوب النظر إلى مسألة العملات السيادية برؤية جديدة، وإعادة التقييم بعمق لما يرتبط بها من فرص وتحديات، وإعطائها الإهتمام والأولوية التي تستحقها من قبل الحكومات والجهات التنظيمية الدولية، وطرح هذه المسألة للنقاش العام والحوار الشامل بين مختلف الأطراف، بهدف الوصول إلى معايير دولية، وتنظيمات موحدة للعملات السيادية الرقمية وتداولها عبر الحدود، كما تبرز بوضوح أهمية التعاون والشراكة بين السلطات والمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا، في مجال العملات السيادية الرقمية والتكنولوجيا التنظيمية، وأكدت على الدور البارز الذي يمكن أن تلعبه الحكومات والجهات التنظيمية في التمهيد لرقمنة الأموال، وتسهيل التعاون والتنسيق الدولي والتقدم في هذا المسار.

ويتبين أيضاً وجوب وضع تطوير المدفوعات والخدمات المصرفية الرقمية ضمن الأهداف التي ينبغي بحثها في المرحلة المقبلة، خاصة بعدما تبينت أهمية هذه الخدمات ودورها الفعال في تيسير التحويلات المالية والمدفوعات، والتحوّل للتجارة الإلكترونية في فترة الأزمة، بالإضافة إلى استشعار بعض الحكومات للحاجة إلى أدوات مالية جديدة، واستراتيجيات مرنة قادرة على التكيف مع المتغيرات المستمرة التي يشهدها العالم.

إن العمل على هذه الجوانب في الدول، إلى جانب تحديث الأطر التنظيمية وفق التطورات الاقتصادية المعاصرة والتطلعات المستقبلية، سوف يساهم في نمو قطاع التكنولوجيا المالية، ويعزز التوجّه لتوظيف التكنولوجيا المتقدمة في تطوير خدمات ونظم معلومات القطاع المالي، وتطوير إدارة النقد وآليات عمل البنوك المركزية، وتحفيز الابتكار والمنافسة في القطاع، مما سينعكس إيجاباً على كفاءة وجودة المنتجات والخدمات المالية، وتنويعها والوصول إليها في الدول، وإمكانيات ابتكار خدمات ونماذج أعمال تجارية جديدة، ذات قيمة اقتصادية ومجتمعية، والتحوّل للإقتصاد الرقمي وتلبية احتياجاته المستقبلية.

- Alonso, S., Fernández, M., Bas, D., & Kaczmarek, J. (2020). Reasons Fostering or Discouraging the Implementation of Central Bank-Backed Digital Currency: A Review. *Economies*, 8(41). doi:10.3390/economies8020041.
- Bjerg, O. (2017). *Designing New Money: The Policy Trilemma of Central Bank Digital Currency*. Frederiksberg: Copenhagen Business School, CBS.
- IMD. (2019). *World Digital Competitiveness Ranking*. Retrieved from <https://www.imd.org/globalassets/wcc/docs/release-2019/digital/imd-world-digital-competitiveness-rankings-2019.pdf>
- Taskinsoy, J. (2020). Diminishing Dollar Hegemony: What Wars and Sanctions Failed to Accomplish, COVID-19 Has. *SSRN Electronic Journal*, 1-64. doi: 10.2139/ssrn.3570910
- Yao, Q. (2018). A Systematic framework to Understand Central Bank Digital Currency, *Science China Information Sciences*, 61(3), 033101:1-033101:8. doi:10.1007/s11432-017-9294-5